

المنهج التجريبي:

يعرف المنهج التجريبي بأنه قيام الباحث بإجراء التجارب من اجل الوصول إلى الحقيقة وذلك من خلال التحكم في جميع العوامل والمتغيرات باستثناء متغير واحد، يتم تغييره بهدف معرفة مدى تأثيره في العملية ، فتكشف التجربة بذلك عن العلاقات السببية، حيث تعبر التجربة عن ملاحظة تحت ظروف محكمة (بدر، ب.ت)؛
ومن أنواع التجارب حسب الكاتب السابق نذكر:

- التجارب المعملية التي تكون داخل المعامل والمؤسسات؛
- التجارب التي تستخدم المجموعات: اذ قد نستعمل مجموعة واحدة وندخل عليها العامل التجريبي او نستعمل مجموعتين أحدها تجريبية والأخرى ضابطة ؛ وهنا الباحث أمام ثلاث أنواع من المجموعات:

✓ المجموعة الواحدة ويقوم بعدها بإدخال العامل او إزالته وملاحظة التغيرات؛
✓ الجماعة الموازية او المتكافئة : هنا يكون هناك مجموعتين يشترط ان يكونا متجانسين لهما نفس الخواص ثم نقوم بإدخال العامل التجريبي على جماعة واحدة وهي التجريبية أما الضابطة فلا نقوم بعد ذلك بالمقارنة بين المجموعتين ؛

✓ الجماعة المناوبة يقوم البحث باستخدام عدد من المجموعات ويقوم بإدخال العامل التجريبي على كل مجموعة عبر مراحل من الزمن لتصبح كل مجموعة تجريبية وضابطة لمجموعة أخرى.
- التجارب الطويلة والقصيرة حسب الزمن.

كما حدد المؤلف السابق القواعد الآتية لهذا المنهج:

- قاعدة الاتفاق: أي إذا حدث اتفاق واشترك لعامل واحد أدى إلى حدوث الحدث فمن الممكن جدا أن يكون هو السبب وهذا يعني السبب المعين لا يمكن أن يكون سببا للظاهرة إلا إذا حدثت بدونه؛
- قاعدة الاختلاف وهي تعني انه اذا كان هناك تشابه لمجموعات ما عدا عامل واحد لم يحدث فيه التشابه، وعند حدوث أي شيء عند وجود هذا العامل فحينئذ من المحتمل جدا أن يكون سببا. فلا يمكن لشيء ان يكون سببا إلا اذا كانت الظاهرة لا تقع الا بوجوده؛

- القاعدة المشتركة: وهي طريقة تجمع بين القاعدتين السابقتين فاذا تمكن الباحث من توفير هاتين القاعدتين في نفس الوقت فان النتيجة قطعية. فنجد العامل المشترك بين المجموعات ثم نتأكد من ان الظاهرة لا تحدث الا في وجوده.

- طريقة العوامل المتبقية: ويقصد بذلك انه عندما تكون بعض العوامل معروفة والتي سبب في بعض الظاهرة فانه يتوجب علينا البحث عن العوامل المتبقية أي الأخرى وتسمى طريقة الاستبعاد او المرجح الأخير؛
- طريقة التلازم في التغييرات: اذا كان هناك متغيران يتغيران معا بصفة منتظمة، فانه التغير في واحد منهما يفسر بالتغير في الآخر.

وتتمثل مراحل تطبيق هذا المنهج في (بلواضح، 2016):

- تحديد المشكلة؛

- صياغة الفرضية؛

- تصميم التجارب؛

- القيام بالتجارب؛

- الملاحظة؛

- استنتاج النتائج؛

- كتابة التقرير.

منهج دراسة الحالة: هو عبارة عن قيام الباحث ببحث متعمق في حالة من الحالات التي قد يكون فردا أو مجتمعا أو مؤسسة يقوم الباحث بجمع المعلومات الكافية وبعمق ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج متعلقة بالحالة (دويدري، 2000)

وهناك من يعتبر أن دراسة الحالة أداة أو أسلوب يتبع المسح الوصفي لان الغاية لا تكمل فقط في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وإنما يجب معرفة العلاقات بين الظواهر والتعمق فيها والارتباطات الداخلية والخارجية . يقوم الباحث بجمع المعلومات عن ماضي وحاضر الحالة وعلاقتها مع غيرها من الحالات، خواصها ودافعها... ليرسم الباحث صورة دقيقة عن الحالة ويستطيع وضع الفروض عن أسبابها ويضع الحلول لها لان غاية هذا المنهج هو تشخيصي علاجي (دويدري)

ولقد حددت الخطوات الآتية (دويدري):

- تحديد الظاهرة أو المشكلة أو الحالة؛

- تحديد المفاهيم؛

- تحديد الفروض؛

- اختبار العينة المماثلة للحالة؛

- تحديد أدوات جمع البيانات كالملاحظة، المقابلة؛

- تدريب جامعي البيانات؛

- جمع البيانات وتحليلها؛

- وضع التعميمات.

المنهج المقارن يقوم الباحث وفقا لهذا المنهج بالبحث عن أسباب حدوث ظاهرة معينة من خلال إجراء مقارنات بين الظواهر المختلفة لاكتشاف الأسباب والعوامل، وهنا الباحث عليه ان يركز على العلاقة السببية أي العلاقة بين السبب والنتيجة (عباس وآخرون، 2015)، ويرى (عليان، 2000) ان المنهج المقارن يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض وإيجاد أوجه التشابه والاختلاف، ويكون ذلك بإتباع الطرق الآتية:

- التلازم في الوقوع؛
 - التلازم في الوقوع وعدم الوقوع؛
 - التلازم في عدم الوقوع
 - العلاقات المتقاطعة (سبب1. سبب2- نتيجة1. نتيجة2)
- ويمكن استخدام العديد من الأدوات لجمع المعلومات منها: الاستمارة، الملاحظات، المقابلات، الوثائق والسجلات، التقارير...

ويتبع المنهج المقارن الخطوات الآتية (زرواتي، 2007)

- تحديد وملاحظة الظاهرة؛
- تحديد أبعاد المشكلة وأسبابها؛
- جمع المعلومات؛
- المقارنة أوج التشابه والاختلاف؛
- النتائج والاقتراحات؛
- إمكانية التعميم؛
- إمكانية التنبؤ.

منهج تحليل المحتوى:

يقوم هذا المنهج على قيام الباحث بتحليل وتفسير دقيق لمحتوى ومضمون وثائق معينة مكتوبة أو مسموعة ويجب على الباحث أن لا يتحيز عند اختيار المحتويات التي يريد تحليلها لتفسير الظواهر وهنا الباحث لا يحتاج إلى اتصال مع المبحوثين اذ تكون المعلومات متوفرة في الكتب والملفات، كما ان المعلومات تبقى كما هي قبل التحليل ، ويمكن إعادة الدراسة مرات أخرى لبقاء المعلومات ثابتة (عليان، 2000).

ان الباحث في علوم التسيير قد يقوم وفقا لهذا المنهج:

- تحليل محتويات تقارير المؤسسات؛
- تحليل المقابلات؛
- تحليل وثائق المؤسسات..